

تقرير حقوق الإنسان لعام 2017 في موريتانيا

الملخص التنفيذي

تعد موريتانيا جمهورية إسلامية ذات نظام بالغ المركزية ورئيسها هو حاكم الدولة، ودستورها مبني على مزيج من القانون الفرنسي المدني والشريعة الإسلامية. يمارس المجلس الوطني الوظائف التشريعية لكنه كان ضعيفاً مقارنة مع السلطة التنفيذية. يختار الناخبون أعضاء المجالس البلدية ونواب المجلس الوطني. أعاد الناخبون في عام 2014 انتخاب السيد محمد ولد عبد العزيز رئيساً للبلاد لفترة رئاسية ثانية وأخيرة مدتها خمسة سنوات. وفي عام 2013، فاز حزب الاتحاد من أجل الجمهورية، وهو الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس، بستة وسبعين مقعداً من أصل 174 مقعداً في المجلس الوطني في الانتخابات المباشرة التي قاطعتها بعض الأحزاب المعارضة. وافقت عدة أحزاب سياسية باستثناء الأحزاب السياسية المعارضة الرئيسية في أيلول/سبتمبر 2016 على إجراء استفتاء على التعديلات المقترحة على الدستور. وبتاريخ 5 آب/أغسطس، نظمت الحكومة استفتاءً بشأن بعض التعديلات الدستورية، والتي وافق عليها الناخبون بنسبة 85 في المائة. أدى هذا إلى حل مجلس الشيوخ وتحويل النظام التشريعي إلى مجلس واحد.

احتفظت السلطات المدنية بسيطرة فعالة على قوات الأمن.

شملت المشاكل الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان مزاعم التعذيب من قبل ضابط إنفاذ القانون، والظروف الخطرة والقاسية في السجون المكتظة، وحبس الأطفال مع السجناء البالغين، والاعتقالات التعسفية وذات الدوافع السياسية، والاحتجاز لفترات مطولة قبل المحاكمة والحبس الانفرادي، وزيادة نفوذ الحكومة على السلطة القضائية، والقيود التعسفية على حرية التجمع، وانتهاكات لحرية الصحافة وتكوين الجمعيات وحرية الضمير، وعلى وجه الخصوص بحق المنظمات والمجموعات المناهضة للعبودية التي لا تعترف بها الحكومة رسمياً، والقيود على الحرية الدينية، والفساد العام، واستمرار العبودية والممارسات المرتبطة بالعبودية، والافتقار إلى المساءلة في القضايا التي تنطوي على العنف القائم على الجسدية ضد النساء والفتيات، بما في ذلك تشويهه/ بتر الأعضاء التناسلية للإناث، والزواج المبكر والزواج القسري، والتمييز العنصري والعنصري من قبل الجهات الحكومية، وتجريم السلوك الجنسي المثلي والذي لا يزال يعاقب عليه بالإعدام، والاتجار بالأشخاص.

اتخذت الحكومة خطوات متواضعة لمعاقبة المسؤولين الحكوميين الذين ارتكبوا انتهاكات وحاكمت عدداً منهم، ومع ذلك، كثيراً ما أفلت المسؤولون من العقاب على تصرفاتهم. اعترضت منظمات المجتمع المدني على العدد القليل من لوائح الاتهام التي وجهتها السلطات.

القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية

لم ترد أية تقرير عن قيام الحكومة أو من يمثلها بعمليات قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع.

ب. الاختفاء

لم ترد تقارير عن اختفاء أشخاص تم بواسطة السلطات الحكومية أو نيابة عنها.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة

يحظر الدستور والقانون التعذيب، ومع ذلك، أفادت منظمات غير حكومية أن مسؤولي أجهزة الأمن وإنفاذ القانون عذبوا أفرادهم. وورد أن طرق التعذيب شملت الضرب، والتجريد من الملابس، والحرمان من الطعام. وردت تقارير موثوقة تؤكد ممارسة التعذيب والضرب وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة وفي عدة سجون في مختلف أنحاء البلاد، وأيضاً في مرافق قوات الدرك والمرافق العسكرية.

بتاريخ 11 تشرين الأول/أكتوبر، نددت أمينو بنت المختار، رئيسة رابطة النساء معيلات الأسر، بما وصفته بتعذيب العضو السابق في مجلس الشيوخ محمد ولد غده على أيدي ضباط الشرطة لرفضه المثول أمام المحكمة، وزعمت أن الشرطة كبلت يديه بطريقة عنيفة. كما كشفت بنت المختار أن سجيناً آخر يدعى محمد ولد محمد مبارك تعرض للتعذيب داخل السجن، مما تسبب في إصابة في بطنه وأجزاء أخرى من جسده.

اعتمدت الحكومة عام 2015 قانوناً ضد التعذيب يتطلب وضع آلية للحيلولة دونه. هذا القانون يعتبر التعذيب، وممارسات التعذيب، والعقوبات اللا إنسانية أو المهينة جرائم ضد الإنسانية لا تخضع لقانون التقادم. ويشمل القانون على وجه التحديد الأنشطة في السجون، ومراكز إعادة التأهيل للقاصرين المخالفين للقانون، وأماكن الاحتجاز، ومؤسسات الطب النفسي، ومراكز الاعتقال، ومناطق العبور، ونقاط عبور الحدود.

أنشأت الحكومة في شهر نيسان/أبريل 2016 "الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب" كهيئة حكومية مستقلة مكلفة بالتحقيق في مزاعم التعذيب الجديرة بالتصديق. ولم تشرع الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب في إجراء أي تحقيقات منذ نشأتها.

زار البلاد المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب في الفترة ما بين 25 كانون الثاني/يناير إلى 3 شباط/فبراير وتفقد عدداً من السجون. وشجع المقرر الخاص السلطة القضائية على مضاعفة جهودها في تنفيذ الضمانات ضد التعذيب. كما أعرب عن قلقه إزاء عدم إجراء تحقيقات في ادعاءات التعذيب وناشد النيابة العامة برفع دعاوى ضد المتهمين بالتعذيب.

بتاريخ 22 حزيران/يونيو، ذكر الموقع الإلكتروني "المراقب" أن قوات الدرك أخضعت العديد من المتهمين الذين أُلقي القبض عليهم لمختلف أنواع التعذيب. زُعم أن المحتجزين تعرضوا للضرب المبرح والحرمان من النوم أثناء الاستجواب.

بحلول تاريخ 20 تشرين الأول/أكتوبر، تلقت الأمم المتحدة ادعاءين بالاعتداء والاستغلال الجنسي خلال العام ضد أفراد عسكريين موريتانيين مشتركين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكان التحقيق في أحد الادعاءين بتهمة الاعتداء الجنسي على طفلة في انتظار تحديد هوية الأفراد المعنيين. أثبت التحقيق الذي أجرته الأمم المتحدة بشأن علاقة استغلالية صحة المزاعم، وأعدت الأمم المتحدة الشخص إلى وطنه. وظلت التحقيقات الموريتانية الوطنية معلقة بحلول تشرين الأول/أكتوبر.

اختتمت الأمم المتحدة تحقيقاتها بشأن ادعاءين بالاستغلال والاعتداء الجنسي جرى تقديمهما عام 2016 ضد أفراد من الجيش الموريتاني الذين يخدمون أيضاً مع البعثة. تم إثبات صحة ادعاء واحد بالاستغلال الجنسي، وأعدت الأمم المتحدة هذا الفرد إلى وطنه، وبقيت التحقيقات الوطنية معلقة. أما الادعاء باغتصاب الطفلة فلم يتم إثباته بسبب عدم كفاية الأدلة.

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

كانت الأوضاع في السجون قاسية ومهددة للحياة بسبب الاكتظاظ ونقص الغذاء والعنف ورداءة المرافق الصحية وعدم كفاية الرعاية الطبية.

الأوضاع المادية: ظلت السجون مكتظة. كان السجن المدني الرئيسي في نواكشوط مصمماً لاستيعاب 350 سجيناً، ولكنه ضم 866 سجيناً، من بينهم 339 سجيناً مداناً بالإضافة إلى 527 كانوا بانتظار المحاكمة. في كثير من الأحيان احتجزت السلطات المعتقلين بانتظار المحاكمة مع السجناء المدانين وأحياناً مع السجناء الخطرين. وكثيراً ما شارك حراس ذكور بمراقبة السجناء في سجن نواكشوط، وهي ممارسة انتقدتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا. كانت أوضاع الاحتجاز للنساء عموماً أفضل من أوضاع الاحتجاز للرجال. وفقاً لمسؤولي السجون، كان سجن النساء في نواكشوط أقل ازدحاماً.

أبقت السلطات مزيجاً متنوعاً من السجناء في السجون في مختلف أنحاء البلاد بغض النظر عن الأحكام الصادرة بحقهم. وغالباً ما تم الاتجار بالمخدرات في صفوف السجناء، وهو أمر اعترفت الحكومة بأن سببه تراخي التدابير الأمنية إزاء الزوار. وتمرد السجناء في كثير من الأحيان وعصوا أوامر السلطات احتجاجاً على ممارسات العنف والمعاملة اللا إنسانية من قبل السجانين. وبسبب ضعف الأوضاع الأمنية ووجود السجناء الخطرين مع غير الخطرين في الزنانات، عاش السجناء في جو من العنف، واضطر بعضهم لدفع رشاي لسجناء آخرين لتجنب الوحشية والمضايقات. استمرت جماعات حقوق الإنسان في الإبلاغ عن شدة الاكتظاظ في السجون وافتقارها إلى المرافق الصحية والطبية الكافية.

أفادت منظمات غير حكومية محلية أن السجناء سيطروا على أحد أجنحة سجن دار النعيم (أكبر سجن في البلاد) بينما قام موظفو السجن بتأمين النصف الآخر. وتم تداول المخدرات، والأسلحة، والنقود بحرية لأن الموظفين لم يتمكنوا بشكل فعال من فحص ما كان يدخل السجن كما أنهم لم يكونوا قادرين على الدخول بأمان إلى بعض المناطق.

استمر المرصد الموريتاني لحقوق الإنسان في التنديد بالأوضاع السيئة في السجون. كان هناك سجنان منفصلان للنساء، أحدهما في العاصمة نواكشوط، والثاني في نواذيبو التي تعتبر ثاني أكبر مدينة. كان معظم مشرفي السجن من الرجال، وكان هناك نقص حاد في المشرفات الإناث. وفر حراس من الذكور الأمن في سجون النساء لأن الحرس الوطني الذي يتألف من ذكور فقط هو المكلف بهذه المهمة على الصعيد الوطني. كان هناك بعض النساء المشرفات في السجون، إلا أنهن لم يكن من الحرس الوطني. أدارت منظمة إيطالية غير حكومية مركز احتجاج للقاصرين، وهو المنشأة الوحيدة التي اقتربت من الامتثال للمعايير الدولية. بالإضافة إلى هذه السجون، كانت هناك مراكز احتجاز في مراكز الشرطة في جميع أنحاء البلد.

بتاريخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت مديريةية الشؤون الجنائية وإدارة السجون أن هناك 85 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 17 سنة في سجن نواكشوط المركزي، كما كان هناك 11 طفلاً في سجن نواذيبو. كان

هناك احتكاك بين السجناء القاصرين والبالغين في سجن نوادييو المركزي، بما في ذلك الذين أدينوا بجرائم إرهابية وجرائم عنيفة أخرى. منحت وزارة العدل في بعض الأحيان الحضانة المؤقتة لأطفال السجناء لشخص آخر من العائلة لكيلا يظلوا في السجن.

ذكرت السلطات أن تسعة سجناء توفوا خلال العام بسبب الأمراض المعدية. عند وفاة سجين في السجن، يحق لأسرة السجين المتوفي أن تطلب تشريح الجثة. طلبت ثلاثة عائلات مختلفة تشريح جثث أفراد أسرهم المتوفين، وأظهرت نتيجة التشريح أن جميع حالات الوفاة كانت لأسباب طبيعية.

وفقاً للمرصد الموريتاني لحقوق الإنسان، لم يكن معظم السجناء يحصلون على طعام كافٍ، وكانت الأوضاع الصحية في مطابخ السجن متدنية. على نحو مماثل، لم تكن المرافق الطبية والأطعم الطبية كافية، لاسيما في سجن دار النعيم للرجال وفي السجن المركزي. خصصت الحكومة ميزانية قدرها 600 أوقية (1,70 دولار أمريكي) يومياً لكل سجين للطعام والمستلزمات الطبية. كان معظم أوجه القصور الرئيسية يتمثل في الفساد العام في نظام السجون، وتهريب الأدوية، وعدم توفر الأطعم الطبية الماهرة. وتراوحت ظروف التهوية والإنارة والمياه الصالحة للشرب في الكثير من الزنانات ومناطق الاحتجاز من غير كافية إلى معدومة.

الإدارة: سمحت السلطات للسجناء برفع ادعاءات عن إساءة المعاملة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان والآلية الوطنية للوقاية من التعذيب. تسمح اللوائح أيضاً للسجناء باختيار أحدهم ليمثلهم في التعامل مع إدارة السجن، واستفاد السجناء في بعض الأحيان من هذه الفرصة.

أقرت الحكومة بمزاعم الأوضاع اللا إنسانية لكنها نادراً ما اتخذت إجراءات تصحيحية.

الرقابة المستقلة: سمحت الحكومة للمنظمات غير الحكومية والدبلوماسيين والمراقبين الدوليين لحقوق الإنسان بزيارة السجون ومراكز المعتقلات. وتمكنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الدخول للسجون بدون حدود وقامت بعدة زيارات لها، بما فيها زيارة المشتبهين بالإرهاب. واصلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عملها مع سلطات السجن من أجل تحسين أوضاع الاحتجاز ومعاملة السجناء من خلال تجديد البنية التحتية وتوفير الغذاء والمساعدات الطبية والمياه والصرف الصحي وتقديم المشورة لإدارة السجن، وتوفير الضمانات القانونية من خلال حماية حقوق السجناء والاتصال بأسرهم. وقامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارات متكررة إلى سجن دار النعيم والسجون في كل من الأك وسيلبابي وكيهيدي. استمر مسؤولو السجون في السماح بدخول الدبلوماسيين إلى عدة سجون، واطاحة الفرصة لهم لمقابلة السجناء والموظفين.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر الدستور والقانون الاعتقال والاحتجاز التعسفي، إلا أن السلطات لم تلتزم بهذا الحظر. يجوز للمحتجزين أن يطعنوا في قانونية احتجازهم أمام المحكمة، وذلك في حالتين: إذا بقي الشخص قيد الاحتجاز بعد انقضاء الفترة القانونية لاحتجازه/احتجازها، فيكون لهم الحق في تقديم شكوى أمام المحكمة ضد إدارة السجن أو السلطة الإصلاحية التي اعتقلت المحتجز. ثانياً، إن لم يوافق المحتجز على عقوبته أو عقوبتها، يكون لديهم الحق في طلب استئناف أمام محكمة الاستئناف أو المحكمة العليا.

في بعض الحالات قامت السلطات باعتقال واحتجاز المتظاهرين والناشطين في حقوق الإنسان والصحفيين بشكل تعسفي (طالعوا الجزء 2.أ.).

دور الشرطة والأجهزة الأمنية

تتولى الشرطة الوطنية، التي تعمل تحت إشراف وزارة الداخلية واللامركزية، مسؤولية تطبيق القانون والحفاظ على النظام في المناطق الحضرية. ويؤدي الحرس الوطني، الذي يعمل أيضاً تحت إشراف نفس الوزارة، دوراً شرطياً محدوداً تماشياً مع دوره المتمثل في ضمان الأمن في المنشآت الحكومية خلال وقت السلم، بما في ذلك السجون. على سبيل المثال، يجوز للسلطات الإقليمية أن تطلب من الحرس الوطني استعادة النظام العام أثناء أعمال الشغب وغيرها من الاضطرابات واسعة النطاق. أما قوات الدرك، وهي قوة شبه عسكرية متخصصة خاضعة لوزارة الدفاع، فتتولى مسؤولية الحفاظ على النظام العام حول المناطق الحضرية، بالإضافة إلى تقديم خدمات تنفيذ القانون في المناطق الريفية. ويحافظ التجمع العام لأمن الطرق، وهو أحدث قوة شرطة تابعة لوزارة الداخلية واللامركزية، على الأمن على الطرق كما أنه يشغل نقاط التفقيش الأمنية في جميع أرجاء البلد.

حصل رجال الشرطة والدرك على رواتب ضئيلة وقدر متدنٍ من التدريب والتجهيز. وشكل الفساد والإفلات من العقوبة مشاكل كبيرة. ورد أن قوات الشرطة والدرك كانت تطلب الرشوة بشكل منتظم عند الحواجز الليلية في نواكشوط وعند حواجز التفقيش بين المدن. وردت عدة تقارير مفادها أن الشرطة كانت تعتقل عند مثل هذه الحواجز الأفراد بشكل تعسفي بدون سبب محتمل لعدة ساعات أو طيلة الليل.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

ينص القانون على ضرورة الحصول على مذكرات توقيف من الجهات المختصة، إلا أن إصدارها لم يكن شائعاً. وعموماً لم تبلغ السلطات المعتقلين بالتهم الموجهة إليهم إلا بعد انتهاء التحقيق. ينص القانون على ضرورة تأكد المحاكم في معظم الحالات من شرعية احتجاز أي شخص أثناء الساعات الـ 48 الأولى من إلقاء القبض عليه، ولكن يجوز للشرطة تمديد المهلة لمدة 48 ساعة إضافية، وفي قضايا الإرهاب الوطنية، يجوز للنائب العام أو المحكمة احتجاز الشخص لمدة إضافية تصل إلى 15 يوماً. احترمت السلطات بشكل عام الحد الأقصى للاعتقال الذي يصل إلى أسبوعين بالنسبة للمشتبه في تورطهم في قضايا أمن الدولة المتعلقة بالإرهاب من أجل تقديمهم للمحاكمة بشكل رسمي أو الإفراج عنهم. لا يحق للمشتبه به أن يتصل بمحام إلا بعد أن يقدم النائب العام لائحة الاتهامات. بموجب القانون، يحق للمدعى عليهم من المعوزين الحصول على محام على نفقة الدولة، لكن في كثير من الأحيان لم يكن التمثيل القانوني متاحاً، أو أن المحامين لم يكونوا يتكلمون لغة المدعى عليه. وهناك نظام للإفراج عن المتهمين بموجب كفالة، لكن القضاة رفضوا أحياناً بشكل تعسفي مثل هذه الطلبات أو حددوا مبالغ مفرطة لكفالة.

الاعتقال التعسفي: كانت هناك حالات اعتقال واحتجاز تعسفي للصحفيين. اعتقلت الشرطة عدداً من نشطاء حقوق الإنسان وصحافيين بدون تهم أو جلسات استماع.

على سبيل المثال، بتاريخ 25 آب/أغسطس، ذكر الموقع الإخباري الإلكتروني "الأخبار" أن السلطات ألقَت القبض على أربع صحفيين ثم أفرجت عنهم (وهم رئيس اتحاد الناشرين الموريتانيين موسى ولد صمب سي، ومحرر موقع "موري ويب" جدنا ولد ديدو، وبابكر انجاي العامل في موقع "كريديم" ومحرر صحيفة "كلام" أحمد ولد شيخ. وفي أعقاب دعوى التشهير التي رفعها ابن الرئيس، وجهت السلطات إليهم تهمة تلقي رشوة من معارض للحكومة في الخارج.

الاحتجاز قبل المحاكمة: كان التوقيف لفترات طويلة بانتظار المحاكمة بمثابة مشكلة، لكن لم تتوفر أية إحصائيات حول متوسط فترة الاحتجاز. اعتقل أفراد قوات الأمن في بعض الأوقات المتظاهرين واحتجزوهم لفترات أطول مما تسمح به الإجراءات القانونية، وكان ذلك في كثير من الأحيان بسبب عدم وجود القدرة على معالجة القضايا في الوقت المناسب، أو من أجل الحصول على اعتراف. ينص القانون على عدم جواز إبقاء القاصرين قيد الاحتجاز بانتظار المحاكمة لمدة تتجاوز الستة أشهر. وبالرغم من ذلك، وردت تقارير تفيد بوجود عدد كبير من الأفراد، بما فيهم القصر، قيد الاحتجاز قبل المحاكمة لفترات طويلة من الزمن بسبب عدم كفاءة الجهاز القضائي.

هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص كل من الدستور والقانون على استقلال القضاء، ولكن القضاء لم يكن مستقلاً. واستمر الجهاز التنفيذي في ممارسة نفوذ كبير على القضاء من خلال قدرته على تعيين القضاة وفصلهم. وكثيراً ما اعتبر المراقبون أن العديد من القضاة فاسدين وغير مهرة.

إجراءات المحاكمة

ينص القانون على إتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وعلى تمتع المتهمين بافتراض براءتهم حتى تثبت إدانتهم. يشترط القانون على السلطات أن تبلغ المتهمين بالتهمة الموجهة إليهم، إلا أن الحكومة لم تحترم عادة هذا الحكم من أحكام القانون. ولم يكن المدعى عليهم في كثير من الأحيان على علم بالتهمة الموجهة إليهم إلا بعد انتهاء التحقيق. وفرت السلطات بشكل عام للمدعى عليهم خدمة الترجمة الشفوية المجانية عند الحاجة، إلا أن جودة هذه الخدمات كانت هزيلة بشكل عام. ويتمتع المدعى عليهم بالحق في محاكمة عادلة وعلنية. كما يحق للمتهمين أيضاً التواجد أثناء محاكمتهم. يحق لجميع المتهمين، بما فيهم المعوزين، الاستعانة بمحام، لكن السلطات نادراً ما كانت تحترم هذا الحق. وبالمثل، يجوز للمتهمين مواجهة الشهود أو استجوابهم، بالإضافة إلى تقديم الأدلة والشهود في القضايا المدنية والجنائية على حد سواء. وبشكل عام، أتيح للمتهمين وقتاً ومرافق كافية لتحضير دفاعهم. وللمتهمين الحق في عدم إجبارهم على الإدلاء بالشهادة أو الاعتراف بالذنب؛ ولهم حق الاستئناف. كانت هذه الحقوق متاحة للأقليات وللرجال، ولكن لم تُتاح بشكل متكافئ بالنسبة للنساء. بموجب القانون، كانت مرافعات المحكمة تتم باللغة العربية، ولم يكن المترجمون الشفويون متوفرون بشكل دائم للمدعى عليهم الذين لا يفهمون هذه اللغة. كان بعض القضاة ممن يتحدثون اللغتين يتحدثون مع المدعى عليهم باللغة الفرنسية.

تشكل الشريعة، بشكل جزئي، أساساً للقانون والإجراءات القضائية. لم تعامل المحاكم المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع القضايا.

هناك محكمة خاصة تنظر في القضايا التي تنطوي على القصر تحت سن 18، وقد تلقى الأحداث الذين مثلوا أمام المحكمة أحكاماً أخف من تلك التي تلقاها البالغون، كما أعطيت الظروف المخففة للجريمة وزناً أكبر. السن الأدنى لمحاكمة الأطفال هو 12 سنة. كان الأحداث الجانحين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 إلى 17 سنة يقضون بشكل عام فترة عقوبتهم في مراكز احتجاز القاصرين، على الرغم من أن عدة منظمات غير حكومية أعربت عن قلقها إزاء احتجاز الأحداث الجانحين مع بقية السجناء، بما فيهم السجناء الأكثر خطورة في سجن نواكشوط.

السجناء والمحتجزون السياسيون

بتاريخ 10 آب/أغسطس، أُلقت السلطات القبض على عضو مجلس الشيوخ المعارض محمد ولد غده الذي كان رئيساً للجنة مكافحة الفساد في مجلس الشيوخ المنحل الآن. وشارك ولد غده في مسيرات ضد الاستفتاء احتجت على إدخال تعديلات على الدستور. وجهت إليه السلطات تهمة قبول رشوة من معارض خارجي للحكومة.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

تملك المحكمة الإدارية صلاحية النظر في الدعاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والبت فيها، ويجوز للأفراد أو المنظمات أن يستأنفوا القرارات لدى المحاكم الإقليمية الدولية. وذكر ممثلو المنظمات غير الحكومية أنهم تعاونوا مع المحكمة الإدارية، ولكنهم أضافوا أنها لم تكن محايدة. هناك سبل للانتصاف الإداري من خلال الغرفة المدنية والاجتماعية بمحكمة الاستئناف والمحكمة العليا. يجوز للأفراد رفع دعاوى إلى المحكمة الإدارية وبوسعهم الاستئناف أمام محكمة الاستئناف ومن ثم أمام المحكمة العليا.

رد الممتلكات

كانت ملكية العقارات في الولايات الجنوبية مثاراً للجدل منذ أن طردت الحكومة عشرات الآلاف من أفراد المجموعات السكانية غير العربية، المنحدرين من دول جنوب الصحراء الكبرى، في وادي نهر السنغال (الهالبولار، والسونينكي، والولوف) في الفترة ما بين 1989 إلى 1991 وسط توترات مع السنغال المجاورة. تم تجريد العديد من المنحدرين من أصول غير عربية من أراضيهم، التي باعها المسؤولون الإقليميون أو تنازلوا عنها في وقت لاحق إلى البيضان ("البربر العرب" أو "المور البيض" - طالعوا القسم 6، الأقليات القومية/العرقية/الإثنية). وعلى الرغم من أن الحكومة استمرت في اتخاذ خطوات متواضعة لتعويض الذين سبق ترحيلهم، إلا أنها لم تُرجع حقوق الملكية لهم بشكل كامل. قدمت الحكومة تعويضات نقدية للبعض، ووفرت فرص عمل لآخرين.

و. التدخل التعسفي أو غير المشروع في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يحظر الدستور مثل هذه التصرفات، ولم ترد تقارير تشير إلى فشل الحكومة في احترام هذه المحظورات.

القسم 2. احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ. حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة

يكفل الدستور حرية التعبير وحرية الصحافة، واحترمت الحكومة بصفة عامة هذه الحقوق، إلا أنها كانت في بعض الأحيان تطبق القوانين بشكل تعسفي وانتقائي من أجل قمع الأفراد أو المجموعات التي تعارض سياسات الحكومة. كان بإمكان المواطنين بشكل عام انتقاد الحكومة علناً أو في مجالسهم الخاصة، لكنهم تعرضوا في بعض الأحيان للانتقام. يحظر الدستور والقانون الدعاية العنصرية أو العرقية. وقد استخدمت الحكومة هذه الأحكام ضد الخصوم السياسيين، متهمه إياهم "بالعنصرية" أو "الدعوة إلى الفرقة في الوطن"

بسبب التعبير عن آرائهم ضد عدم التمثيل الملائم للحرطين والأفارقة المنحدرين من جنوب الصحراء الكبرى في الحكومة.

حرية التعبير: بتاريخ 17 تموز/يوليو، ندد المرصد الموريتاني لحرية التعبير بما وصفه بأنه انخفاض ملحوظ في حرية التعبير نتيجة لاعتقال الأشخاص الذين كانوا يعبرون عن آرائهم بشكل سلمي.

على سبيل المثال، في 11 تموز/يوليو، ألقّت قوات الشرطة القبض على 20 شخصاً كانوا يتظاهرون في مدينة آلاك ضد التعديلات الدستورية المزمعة في 5 آب/أغسطس. وكانت المظاهرة قد نظمت أثناء الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الموريتاني يحيى ولد حدمين الذي كان يقوم بحملات دعم للتعديلات الدستورية.

حرية الصحافة ووسائل الإعلام: عبّرت عدة مطبوعات يومية مستقلة بشكل عام عن طائفة كبيرة من الآراء ضمن قيود محدودة. ازدادت خلال العام حوادث انتقام الحكومة ضد وسائل الإعلام التي اعتبرت صريحة بشكل زائد.

بتاريخ 13 حزيران/يونيو، ذكر الموقع الإلكتروني "الأخبار" أن الجمعية الوطنية أقرت مشروع قانون يفرض عقوبات صارمة على الصحفيين الذين ينشرون مقالات "لاذعة". فصل القانون العقوبات المالية المحتملة بحق الصحفيين الذين ينشرون المقالات أو التصريحات التي قد تخرس - من وجهة نظر الحكومة - على التمييز أو الكراهية أو العنف أو الإهانة بناء على المنشأ أو العرق أو الجنسية.

ظلت وسائل الإعلام المستقلة المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة لمعظم المواطنين، تليها وسائل الإعلام الحكومية. ركزت وسائل الإعلام الحكومية بشكل رئيسي على الأنباء الرسمية لكنها وفرت تغطية محدودة لأنشطة ووجهات نظر المعارضة.

العنف والتحرش: وردت عدة تقارير حول حوادث عنف ومضايقات ضد الصحفيين. على سبيل المثال، ذكر موقع "كريديم" (وهو موقع إخباري مستقل على الإنترنت) بتاريخ 25 آب/أغسطس أن منظمة مراسلون بلا حدود انتقدت الحكومة بسبب ترهيبها للصحافة الخاصة وأشارت بالتحديد إلى استجواب قوات الأمن لأربع صحفيين حول صلاتهم برجل الأعمال، الذي يعيش في منفى اختياري، محمد ولد بوعماتو.

الرقابة أو تقييد المحتوى: أكد بعض قادة المعارضة أنه لم يكن بوسعهم الظهور في وسائل الإعلام الرسمية بشكل فعال. جعلت الحكومة دفع الضرائب المتأخرة، التي لم تُسدد في بعض الأحيان لعدة سنوات بفعل التواطؤ الرسمي، أولوية، الأمر الذي هدد السيولة المالية في عدة وسائل إعلامية مستقلة.

بتاريخ 17 تشرين الأول/أكتوبر، أوقفت شركة البث الإذاعي والتلفزيوني الموريتاني لفترة وجيزة بث خمسة قنوات خاصة. وأوضحت شركة البث الإذاعي والتلفزيوني أن قرارها بتعليق عمل محطات التلفزيون الخاصة كان الغرض منه إجبار هذه المحطات على سداد مستحقاتها المتأخرة ورسوم البث. كما ادعت شركة البث الإذاعي والتلفزيوني أنها قامت بعدة محاولات لإيجاد حل ودي ولكنها جميعها واجهت الرفض أو التجاهل من قبل مالكي محطات التلفزيون الخاصة.

حرية الإنترنت

لم تقيد الحكومة أو تعيق استخدام الإنترنت، كما أنها لم تراقب المحتوى، ولم ترد تقارير موثوقة بأن الحكومة راقبت المراسلات الإلكترونية الخاصة بدون الموافقة القضائية الملائمة. وفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات، استخدم ما يقارب 18 بالمائة من السكان الإنترنت عام 2016.

اعتمد البرلمان مشروع قانون جرائم الإنترنت عام 2015 والذي ينص على حماية الأنظمة والبيانات. زعم صحفيون أن التشريع يسمح للسلطات بمقاضاتهم بسبب كل شيء تقريباً ينشرونه على الإنترنت. كما أن التشريع يخضع تقنية تشفير البيانات للوائح حكومية كثيفة، ويلغي القوانين السابقة التي توفر الحماية للصحفيين الذين يستخدمون التقنيات الرقمية.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

لم ترد تقارير حول قيود حكومية على الحريات الأكاديمية أو الفعاليات الثقافية.

ب. حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

حرية التجمع السلمي

يكفل الدستور حرية التجمع السلمي. لا يُشترط على الأحزاب السياسية المسجلة أن تطلب إذناً لعقد اجتماعات أو تنظيم تظاهرات. يفرض القانون على المنظمين في المنظمات غير الحكومية أن يتقدموا بطلب إلى الحاكم المحلي للحصول على تصريح بعقد اجتماعات أو تجمعات كبيرة. عادة ما منحت السلطات الأذن، إلا أنها في بعض الأحيان رفضت منحها في ظروف تُلمح إلى استخدام معايير سياسية.

خلال مناسبات عديدة، أفاد مسؤولون في مبادرة انبعاث الحركة الانعاقية "إيرا" ومنظمات أخرى أن قوات الأمن اعتقلت ناشطهم لعدم حصولهم على إذن من الحاكم المحلي قبل تنظيم مسيرة.

وبتاريخ 29 تموز/يوليو، ذكر موقع "صحارى ميديا" الإلكتروني أن قوات الشرطة قامت بتفريق مسيرة نظمها ناشطون من حزب التجمع الديمقراطي الذي كان ينظم حملة ضد التعديلات الدستورية التي اقترحتها الحكومة في استفتاء آب/أغسطس. واعترضت قوات الشرطة على المسيرة بحجة أنها غير مصرح بها. ذكر موقع "صحارى ميديا" أيضاً أن السلطات منعت العديد من التجمعات والمظاهرات التي نظمتها المعارضة التي عارضت التعديلات الدستورية.

حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يكفل القانون حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، وقد احترمت الحكومة هذا الحق بشكل عام لكن ليس في كل الحالات.

يتعين على جميع المنظمات غير الحكومية المحلية التسجيل لدى وزارة الداخلية واللامركزية. بشكل عام، إذا لم ترد الوزارة خلال 45 يوماً على طلب تكوين منظمة غير حكومية، يجوز للمنظمة غير الحكومية المضي في عملها، رغم أنها لا تُعتبر مسجلة بشكل رسمي.

ذكر موقع "الطواري" الإلكتروني بتاريخ 17 نيسان/أبريل أن شرطة نواكشوط استخدمت الغاز المسيل للدموع والهرافات لتفريق حوالي 200 من المتظاهرين الشباب الذين أعلنوا عن خططهم لتنظيم مظاهرة سلمية تطالب بإشراك المزيد من الشباب في صنع القرار الوطني/ خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي تؤثر على الشباب. أصيب عدة أشخاص بجروح واعتقل آخرون. وقالت الشرطة أن المظاهرة لم تكن مصرح بها.

شجعت الحكومة المنظمات غير الحكومية المسجلة محلياً على الانضمام إلى منظمة مطالب المجتمع المدني التي ترعاها الحكومة، وفعل ذلك حوالي 7000 من المنظمات غير الحكومية المحلية. كانت مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية "إيرا" موريتانيا، والتي ترشح رئيسها ضد الرئيس محمد ولد عبد العزيز أثناء الانتخابات الرئاسية عام 2014، بانتظار الاعتراف الرسمي بها منذ عام 2008. وحصلت منظمات مماثلة أخرى على تصاريح من الحكومة لمزاولة أنشطتها. ظل اثنان من أعضاء مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية في السجن في بئر موغرين بسبب عضويتهم في منظمة غير مسجلة والمشاركة المزعومة في أعمال الشغب في نواكشوط في حزيران/يونيو 2016. صرح الرئيس محمد ولد عبد العزيز علناً أكثر من مرة أن مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية لم تتقدم أبداً بطلب للاعتراف بها، وهو ادعاء نفته المبادرة.

ج. حرية الدين

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على الموقع:

www.state.gov/religiousfreedomreport/

د. حرية التنقل

يكفل الدستور حرية التنقل داخل البلد والسفر إلى الخارج والهجرة والعودة إلى الوطن، وقد احترمت الحكومة بشكل عام هذه الحقوق، ولكن كانت هناك استثناءات.

تعاونت الحكومة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمات إنسانية أخرى لتوفير الحماية والمساعدة لمشردين داخلياً، وللاجئين، وللاجئين عائدين، وطالبي لجوء، وأشخاص عديمي الجنسية، ومهاجرين مستضعفين، وغيرهم من الذين تبعث أوضاعهم على القلق. كانت الموارد التي وفرتها الحكومة غير كافية لتلبية احتياجات هذه المجموعات من المساعدة.

التنقل داخل البلاد: لم يستطع الأفراد الذين لا يملكون بطاقة هوية شخصية التنقل بحرية في بعض المناطق. وكما كان الحال في الأعوام الماضية، أقامت الحكومة حواجز متنقلة على الطرق حيث قام رجال الدرك أو الشرطة أو مسؤولو الجمارك بتفحص وثائق المسافرين.

حماية اللاجئين

الحصول على اللجوء: يكفل القانون منح اللجوء أو وضع لاجئ وقد وضعت الحكومة نظاماً لتوفير الحماية للاجئين. تبت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في وضعية اللاجئين الذين يقعون تحت مسؤوليتها ثم تقدم حالاتهم إلى اللجنة الاستشارية الوطنية من أجل الاعتراف بهم. استضافت البلاد حوالي 52,000 لاجئاً من مالي في مخيم مبيرا واستمرت في منح اللجوء للاجئين الوافدين الجدد.

وفقاً لاتفاقيات حرية التنقل المعقودة مع أعضاء المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، تسمح الحكومة لمواطني دول غرب أفريقيا بالبقاء في البلاد لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر يتعين عليهم بعدها تقديم طلب للحصول على الإقامة أو تصاريح العمل. أما المهاجرون الذين تبين أنهم يسعون للوصول بطريقة غير مشروعة إلى جزر الكناري الإسبانية القريبة فقد تم ترحيلهم على الفور.

الأشخاص عديمي الجنسية

يسمح القانون للأطفال المولودين خارج البلاد لأمهات موريتانيات ورجال أجنبية بالحصول على الجنسية الموريتانية عند بلوغهم السابعة عشر من العمر. بموجب المادة 15 من القانون الموريتاني للجنسية، وتعديلاته، يعتبر الأطفال المولودين لأباء موريتانيين وأمهات أجنبية موريتانيين بشكل تلقائي. وإذا كان الوالد عديم الجنسية، يظل الأطفال المولودين خارج البلاد بدون جنسية حتى يبلغوا سن السابعة عشر، حيث يصبح الطفل عندها مستحقاً للحصول على الجنسية. ساهم عدم رغبة السلطات المحلية في معالجة حالات آلاف الموريتانيين المنحدرين من دول جنوب الصحراء العائدين من السنغال بعد طردهم الجماعي في الفترة ما بين 1989 و1991 إلى بقاء العائدين منهم بدون جنسية.

القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

يكفل الدستور للمواطنين اختيار حكومتهم من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة على أساس الاقتراع المباشر والمتكافئ، والتي تتم بواسطة الاقتراع السري.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: في عام 2014، أعيد انتخاب الرئيس محمد ولد عبد العزيز لفترة رئاسية ثانية ونهائية مدتها خمس سنوات وحصل على ما يقارب 82 بالمائة من الأصوات. على الرغم من زعم بعض الجماعات المعارضة بوجود مخالفات إجرائية وعدم اتساق في تطبيق سياسات فرز الأصوات، أيد المجلس الدستوري والمرقبون الدوليون نتائج الانتخابات.

في عام 2013، فاز حزب الاتحاد من أجل الجمهورية، وهو الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس، بستة وسبعين مقعداً من أصل 174 مقعداً في المجلس الوطني في الانتخابات التشريعية المباشرة التي قاطعتها بعض الأحزاب المعارضة.

نظمت البلاد بتاريخ 5 آب/أغسطس استفتاءً أسفر عن حل مجلس الشيوخ وتحويل النظام التشريعي إلى مجلس واحد. وافق الناخبون على الاستفتاء بنسبة 85 بالمائة، وصادقت المحكمة الدستورية على النتيجة في 15 آب/أغسطس.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: كانت الحكومة في كثير من الأحيان تحابي أفراداً بناء على الصلات السياسية.

يمثل البيضان (العرب) 30 بالمائة من السكان على أقصى تقدير، لكنهم يشغلون حوالي 80 بالمائة من المناصب القيادية العليا. أما الحراطين (العرب من أحفاد الرقيق) فهم يشكلون 45 بالمائة من السكان على

الأقل لكن يشغلون أقل من 10 بالمائة من المناصب. كما تمثل المجموعات العرقية المنحدرة من جنوب الصحراء (كجماعات الهالولار، والسونينكي، والولوف) 25 بالمائة من السكان وشغلت أقل من 10 بالمائة من المناصب القيادية العليا.

مشاركة المرأة والأقليات: لا توجد قوانين تحد من مشاركة المرأة و/أو سائر أفراد الأقليات في العملية السياسية، وقد شاركوا بالفعل، إلا أن بعض المرشحين يعتقدون أن العوامل الثقافية والتقليدية تقيد من مشاركة النساء في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الرجل. يخصص القانون 20 مقعداً على الأقل للنساء في الجمعية الوطنية. بعد الانتخابات التشريعية التي جرت عام 2013، حصلت النساء على 31 مقعداً في الجمعية الوطنية البالغ عدد أعضائها 147. ومن بين 29 وزيراً في البلاد، كان هناك 9 نساء، ثلاثة من الحراطين، وستة من المجموعات العرقية غير العربية من جنوب الصحراء.

القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

ينص القانون على عقوبات جنائية على الفساد من قبل المسؤولين، إلا أن السلطات لم تطبق القانون بشكل فعال، وكثيراً ما تورط المسؤولون في عمليات فساد وأفلتوا من العقاب. ساد اعتقاد بأن ممارسات الفساد متفشية في جميع المستويات الحكومية.

الفساد: كان الفساد والإفلات من العقاب بمثابة مشاكل خطيرة في الإدارة العامة، ونادراً ما قامت الحكومة بمسائلة المسؤولين أو ملاحقتهم قضائياً بسبب الانتهاكات. وردت تقارير بأن مسؤولين حكوميين استخدموا نفوذهم في بعض الأحيان للحصول على امتيازات مثل الإعفاء من الضرائب بشكل غير قانوني، والحصول على هبات خاصة من الأراضي، إضافة إلى المعاملة التفضيلية عند تقديم العروض في مناقصات المشاريع الحكومية. كان الفساد أكثر انتشاراً في مجال المشتريات الحكومية، كما أنه كان شائعاً في إصدار المستندات الرسمية، ورخص صيد الأسماك والتعدين، وتوزيع الأراضي، والقروض المصرفية، ودفع الضرائب. على الرغم من أنه كانت هناك زيادة طفيفة في المحاكمات بتهمة الفساد خلال العام، إلا أن السلطات كانت نادراً ما تسجن من ثبتت إدانته. بدلاً من ذلك، كان عادة ما يُطلب منهم إعادة الأموال المعنية.

بتاريخ 31 آب/أغسطس، طلبت النيابة العامة في نواكشوط حبس عدد من أعضاء سابقين في مجلس الشيوخ وأعضاء في الصحافة والنقابات الوطنية واتهمتهم بتلقي رشاي من محمد ولد بوعماتو، وهو معارض للحكومة مقيم في منفاه الاختياري في المغرب. وأمر قاضي التحقيق بسجن عضو واحد فقط هو محمد ولد غده، إلا أنه رفض بقية طلبات النيابة العامة ووضع 13 من أعضاء مجلس الشيوخ بالإضافة إلى أربع صحفيين واثنين من المسؤولين النقابيين تحت الإفراج المشروط في انتظار المحاكمة.

بتاريخ 8 أيار/مايو، ذكر موقع "موري بريس" وهو موقع إخباري على الإنترنت أن لجنة الأمن الغذائي الموريتانية أنهت خدمات كافة موظفيها العاملين في فرعها في باسيكونو، وكان المكتب يضطلع بمسؤوليات إزاء مخيم مبيرا للاجئين، وقد اتخذ التفتيش العام هذا القرار في أعقاب تحقيق. طلبت الحكومة من رئيس فرع لجنة الأمن الغذائي في باسيكونو بأن يسدد للمؤسسة مبلغ 29 مليون أوقية (81,700 دولار أمريكي).

كان قانون عام 2015 لمكافحة الفساد يطبق بشكل غير متساو وكان يستخدم في الغالب كسلاح ضد معارضي النظام. يعرف القانون الفساد بأنه "جميع نواحي الاستغلال من قبل موظف عام لمنصبه لأغراض شخصية، سواء كان هذا الموظف منتخبا أو في وظيفة إدارية أو قضائية".

الإفصاح المالي: طبقت الحكومة الشرط الذي يفرض على كبار المسؤولين الحكوميين، بما فيهم رئيس الدولة، الإعلان عن ممتلكاتهم الشخصية عند بداية ونهاية خدمتهم، ولم تكن معلومات الإفصاح المالي متاحة للجمهور. أجريت آخر محاسبة عامة للممتلكات والأصول المالية للرئيس عزيز عام 2010، وأعلن رئيس المحكمة العليا أن رئيس البلاد ليس عليه أن يجدد الإفصاح المالي عندما أعيد انتخابه عام 2014، ولم يعلن أعضاء إدارته الأولى الذين استقالوا من منصبهم بعد إعادة انتخابه عن أصولهم المالية. استمرت المعارضة خلال العام في التنديد بعدم كشف الرئيس عزيز وغيره من أعضاء الحكومة عن أصولهم الشخصية كما يقتضي القانون.

القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

عملت عدة جماعات حقوق إنسان وطنية ودولية بشكل عام دون قيود حكومية، وقامت بإجراء التحقيقات ونشر النتائج التي توصلت إليها حول قضايا حقوق الإنسان، وكان مسؤولو الحكومة متعاونين ومتجاوبين إلى حد ما مع وجهات نظر هذه المنظمات.

وخلال العام كانت هناك قيود متزايدة على هذه الجماعات، خاصة تلك التي كانت تحقق في العبودية. حظرت الحكومة منظمات محلية ودولية لمكافحة العبودية من أداء بعض الأنشطة. بتاريخ 28 نيسان/أبريل، طردت الحكومة باحثين فرنسيين كانا ينفذان أبحاثاً حول العبودية واعتبرتتهما شخصيات غير مرغوب فيها. بتاريخ 21 آب/أغسطس، رفضت الحكومة السماح لأعضاء منظمة أجنبية مناهضة للعبودية من دخول البلاد. وبتاريخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر، منعت منظمة دولية كبرى لحقوق الإنسان من دخول البلاد، على الرغم من أنه كان يُسمح لها بالدخول بانتظام في الماضي.

منظمات حقوق الإنسان الحكومية: تضطلع مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني بوضع السياسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها وتطبيقها. أدارت هذه المفوضية برامج حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية التي تمويلها الحكومة والمجتمع الدولي.

ضمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي منظمة أمين مظالم مستقلة، ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني. وقد راقبت هذه اللجنة أوضاع حقوق الإنسان بشكل نشط ودعت لاتخاذ إجراءات حكومية لتصحيح الانتهاكات. أعدت اللجنة تقريراً سنوياً حول المواضيع وأجرت تحقيقات منتظمة وقدمت توصيات إلى الحكومة.

أفادت منظمة رصد حقوق الإنسان في موريتانيا عام 2016 أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لم تمارس جميع صلاحياتها القانونية لفحص ومراقبة انتهاكات الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية. بالإضافة لذلك، ذكرت أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لم تستجب بشكل جاد لتقارير حول هجمات واعتقالات ومحاكمات مسببة لعدد من المعارضين ونشطاء حقوق الإنسان.

القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يعتبر الاغتصاب فعلاً غير مشروع، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي. يواجه مرتكبو الاغتصاب العزاب عقوبة العمل القسري والجلد، بينما يكون المغتصبون المتزوجون عرضة لعقوبة الإعدام. طبقت الحكومة القانون بشكل منتظم، وأدانت 39 من الجناة بموجب القانون وحكمت عليهم بأحكام مختلفة. على الرغم من ذلك، كما هو الحال في السنوات السابقة، وردت تقارير بأن الأغنياء المشتبه بارتكابهم الاغتصاب تجنّبوا المحاكمة، وفي حال محاكمتهم، تمكنوا من تفادي الحبس. عادة ما توصلت عائلات الضحايا إلى اتفاق تعويض مالي مع الجاني.

أفاد نشطاء ومحامو حقوق الإنسان أنه تم وصم ضحايا الاغتصاب بالعار وتعرضن للاضطهاد وحتى للسجن. وبما أن الاغتصاب كثيراً ما يرتبط بمفهوم الزنا، يمكن للقضاة من الناحية النظرية اتهام الضحية بالفسوق وفقاً للشريعة الإسلامية، وتحميل الضحية المسؤولية عن الاغتصاب والحكم عليها بالسجن. لم ترد تقارير بإنفاذ هذا الحكم القانوني أو التفسير للقانون.

تعرضت الإناث من الرقيق، سواء الفتيات والنساء، بشكل روتيني للاغتصاب من قبل أسيادهن وأجبروا على إنجاب أطفال لهم. وكان هؤلاء الضحايا عرضة للاتهام وفقاً للشريعة الإسلامية بممارسة الجنس خارج الزواج وهو ما يمكن أن يتسبب بعقوبات قاسية. وكانت هناك حالات عديدة في الماضي حاولت فيها النساء العبيد مقاضاة أسيادهن. كان ممثلوا النيابة يقولون للضحايا أنهن قد يواجهن اتهامات بسبب إنجاب أطفال خارج نطاق الزوجية، وكانوا بالتالي يستغلون إنجاب الأطفال نتيجة الاغتصاب كذريعة تردع الضحايا عن الملاحقة القانونية لاختصاصهن للعبودية.

يعتبر سوء المعاملة من قبل الزوج والعنف الأسري مخالفان للقانون، لكن ليست هناك عقوبات محددة في حالات العنف المنزلي. ولم تطبق الحكومة القانون بشكل فعال، وكانت الإدانات نادرة.

تدخلت الشرطة والسلطات القضائية بين الحين والآخر في قضايا العنف الأسري، إلا أن النساء نادراً ما لجأن للقضاء طلباً للإنصاف القانوني، بل اعتمدن بدلاً من ذلك على الأسرة والمنظمات غير الحكومية وقادة المجتمع المحلي لحل الخلافات الأسرية. عالج قضاة شرعيون تقليديون الكثير من قضايا العنف الأسري. أفادت منظمات غير حكومية أنها في بعض الحالات طلبت مساعدة الشرطة لحماية ضحايا العنف المنزلي، لكن الشرطة رفضت إجراء التحقيقات.

تشويه/ بتر الأعضاء التناسلية للإناث: ينص القانون على أن أي عمل أو محاولة من شأنهما إلحاق الضرر بالأعضاء التناسلية لطفلة سيعاقب عليه بالسجن وبغرامة تتراوح ما بين 120,000 إلى 300,000 أوقية (338 إلى 845 دولار أمريكي). ومع ذلك، نادراً ما طبقت السلطات القانون، لأن قانون "التطبيق" المرافق له ظل قانوناً مؤقتاً.

خلال العام، دخلت الحكومة في تنفيذ المرحلة الرابعة من خطة عمل خمسية بشأن ختان الإناث تهدف إلى تعزيز السياسة والقانون المتعلقين بختان الإناث، وتوفير التنقيف ودعم المجتمع المحلي، وتشجيع الجمهور على إعلان تخليهم عن ختان الإناث، ووضع برامج للشراكات والتوعية العامة.

واصلت الحكومة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية تنسيق جهودها المتعلقة بمكافحة ختان الإناث، والتي كانت تركز على القضاء على هذه الممارسة في المستشفيات وإثناء القابلات عن القيام بها، إضافة إلى التوعية الشعبية وتوعية المسؤولين المنتخبين حول مخاطرها. يحظر القانون على المستشفيات

الحكومية والأطباء المرخصين القيام بعملية الختان، في حين عملت عدة هيئات حكومية أخرى على الحيلولة دون قيام أطراف أخرى بهذه الممارسة. وفقاً للعديد من الخبراء في حقوق المرأة، يبدو أن هذه الجهود ساهمت في تغيير موقف المجتمع إزاء الختان.

للحصول على المزيد من المعلومات، طالعوا data.unicef.org/resources/female-genital-mutilation-cutting-country-profiles/

ممارسات تقليدية ضارة أخرى: استمر انخفاض الأشكال التقليدية لإساءة معاملة الإناث. من هذه الممارسات إخضاع المراهقات للتسمين الإجباري قبل الزواج، وهي عادة كانت تمارس بين بعض عائلات البيضان البيض.

التحرش الجنسي: لا توجد قوانين تحظر التحرش الجنسي. أفادت منظمات نسائية غير حكومية بأن التحرش الجنسي كان مشكلة شائعة في مكان العمل.

التدابير القسرية لضبط الزيادة في عدد السكان: لم ترد تقارير عن الإجهاض القسري أو التعقيم غير الطوعي أو غيره من أساليب قسرية أخرى لضبط الزيادة في عدد السكان. وتتوفر تقديرات حول وفيات الأمهات وانتشار وسائل منع الحمل على:

www.who.int/reproductivehealth/publications/monitoring/maternal-mortality-2015/en/

التمييز: تتمتع النساء بحقوق شرعية في الملكية وحضانة الأطفال، وكانت هذه الحقوق معترف بها في الأوساط الأكثر تعليماً وتمدناً من السكان. مع ذلك، كان للمرأة حقوقاً قانونية أقل من حقوق الرجال.

وواجهت النساء نواحي تمييز قانونية أخرى. فبحسب الشريعة الإسلامية على النحو المطبق في البلاد، يُشترط شهادة إمرأتين لتعادل شهادة رجل واحد. وتمنح المحاكم أهل المرأة التي تتعرض للقتل نصف الفدية التي تحكم بها للعائلة عندما يكون الضحية رجلاً. يوفر قانون الأحوال الشخصية إطاراً للتطبيق المتسق للقانون المدني وقوانين الأسرة المرتكزة إلى الشريعة، إلا أن المسؤولين القضائيين لم يحترموا ذلك دوماً.

الأطفال

تسجيل المواليد: ينص القانون على أن الجنسية تشتق عامة من والد الطفل، ويمكن أن تستمد الجنسية من الأم في حال توافر أحد الشروط التالية: إذا كانت الأم مواطنة موريتانية وكانت جنسية الأب غير معروفة أو كان عديم الجنسية، أو إذا ولد الطفل في البلاد لأم موريتانية وأنكر الطفل جنسية الأب قبل سنة واحدة من وصوله لسن البلوغ. يمكن للأطفال المولودين خارج البلاد لأمهات مواطنات وآباء أجنبية أن يحصلوا على الجنسية قبل عام من بلوغهم سن الثامنة عشر. كما أن الأطفال القصر للآباء الحاصلين على الجنسية الموريتانية بالتجنس يستحقون أيضاً الحصول على الجنسية الموريتانية.

دُكر أن عملية تسجيل الطفل وبالتالي حصوله على شهادة ميلاد اعتبرت عملية صعبة. لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الملحق "ج".

التعليم: ينص القانون على إلزامية التحاق كل الأطفال بالمدارس لمدة ست سنوات، إلا أن هذا القانون لم يطبق على نحو فعال، حيث أن الكثير من الأطفال، وخاصة الفتيات، لم يلتحقوا بالمدارس لمدة ست سنوات. كما أن الأطفال من طبقات أسر الرقيق من الحراطين لم يحصلوا في الغالب على أي تعليم.

الزواج المبكر والزواج القسري: السن القانونية للزواج هي 18 سنة، إلا أن السلطات نادراً ما كانت تطبق هذا القانون، وكانت حالات زواج الأطفال شائعة. ولما كان الجنس بالتراضي خارج إطار الزواج غير شرعي، يمكن للولي أن يطلب من السلطات المحلية السماح لفتاة دون الثامنة عشر من العمر بالزواج، وفي كثير من الأحيان كانت السلطات المحلية تمنح هذا الأذن. مع ذلك، واصلت الحكومة العمل مع اليونيسيف لتنفيذ برنامج لمكافحة زواج الأطفال من خلال الإصلاحات القضائية والسياسية. لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الملحق "ج".

الاستغلال الجنسي للأطفال: يحظر القانون إقامة علاقات جنسية مع طفل دون سن الثامنة عشر، ويفرض عقوبات بالسجن لفترة تتراوح بين ستة أشهر إلى سنتين مع غرامة ما بين 120,000 إلى 180,000 أوقية (338 إلى 507 دولار أمريكي). تُعتبر حيازة المواد الإباحية التي تتعلق بالأطفال محظورة، وتشمل عقوبات بالسجن لفترة تتراوح ما بين شهرين إلى سنة مع غرامة مالية ما بين 160,000 إلى 300,000 أوقية (450 إلى 845 دولار أمريكي). يُعتبر الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال مخالفاً للقانون وتؤدي الإدانة به إلى عقوبة بالسجن لفترات تتراوح ما بين سنتين إلى خمسة سنوات مع غرامة مالية ما بين 200,000 إلى 2 مليون أوقية (563 إلى 5,630 دولار أمريكي). تؤكد المنظمات غير الحكومية أن القوانين لم تطبق على نحو ملائم.

الأطفال المشردون: عملت وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة على تحديد ورصد أطفال الشوارع في تسع مناطق من أصل 15 منطقة بالبلاد عبر مركز إعادة تأهيل القاصرين والمنظمات المحلية غير الحكومية. ومع ذلك، كانت المساعدة الحكومية لهؤلاء الأطفال محدودة.

الاختطاف الدولي للأطفال: البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاختطاف الدولي للأطفال على أيدي أحد الوالدين على وصلة الإحالة الإلكترونية travel.state.gov/content/childabduction/en/legal/compliance.html.

معاداة السامية

يمارس عدد قليل للغاية من الأجانب الديانة اليهودية. ولم ترد أية تقارير عن أعمال معادية للسامية.

الاتجار بالأشخاص

طالعوا التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع: www.state.gov/j/tip/. www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/

الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

يحظر القانون التمييز ضد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. يكفل القانون الحصول على المعلومات، والاستفادة من الاتصالات ودخول المباني الحكومية الحالية من خلال تعديلها، والمباني المستقبلية من خلال إدخال تعديلات على قانون البناء. لم تطبق السلطات هذا القانون، ولم يُتاح للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إمكانية الدخول إلى المباني أو الحصول على المعلومات أو الاستفادة من سبل الاتصالات.

في تموز/يوليو، اعتمد مجلس الوزراء مشروع قانون يقضي بتحديد الشروط المعمارية والفنية الدنيا التي من شأنها تمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من دخول المباني العمومية. ويحدد هذا القانون أيضاً المتطلبات الفنية والمعمارية التي من شأنها أن تتيح الاستفادة من وسائل الاتصال والإعلام والنقل العمومي.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

واجهت بعض الجماعات العرقية التمييز الحكومي ضدها في حين حظيت مجموعة البيضان (العرب) بأفضلية لدى الحكومة. في كثير من الأحيان حصل سكان الصحراء الغربية من أصول البيضان (العرب) على بطاقات الهوية الوطنية اللازمة للتصويت، على الرغم من أنهم لم يكونوا مستحقين للحصول عليها. في الوقت نفسه، واجه العديد من الحراطين (العرب من أحفاد الرقيق) والمواطنون من جنوب الصحراء الكبرى (غير العرب) صعوبة في الحصول على وثائق الهوية الوطنية.

نشأ أيضاً توتر عرقي وثقافي وتمييز نتيجة للفوارق الجغرافية واللغوية والثقافية بين المور (البيضان والحراطين)، الذين على الرغم من أنهم يمثلون تاريخياً مزيجاً من البربر، والعرب والأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى، إلا أنهم اليوم يعرفون ثقافياً ولغوياً بدرجة كبيرة على أنهم عرب، وبين الأقليات العرقية غير العربية المنحدرة من جنوب الصحراء الكبرى. تاريخياً، كان البيضان البيض يستعيدون الحراطين. مازالت العبودية الوراثية للحراطين مستمرة إلى يومنا هذا. سيطرت قبائل وعشائر البيضان على مناصب الحكومة وقطاع الأعمال بقدر أكبر من نسبتهم السكانية. أما الحراطين، فقد ظلوا كمجموعة أضعف سياسياً واقتصادياً من البيضان، على الرغم من أنهم يشكلون أكبر مجموعة ثقافية عرقية في البلاد. وظلت المجموعات من جنوب الصحراء الكبرى، مع مجموعة الحراطين، ناقصة التمثيل بشكل صارخ في الوظائف القيادية في الحكومة والصناعة والجيش (طالعوا القسم 3).

ينص الدستور على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية كما ينص على أن اللغات العربية والبولار والسوننكي والولوف هي لغات البلد الوطنية. استمرت الحكومة في تشجيع ازدواجية لغوية عربية وفرنسية ضمن النظام الدراسي. تُعتبر اللغة العربية هي اللغة الرسمية للاتصالات الداخلية للقوات المسلحة. لم يتم استخدام اللغات الوطنية التي يتحدث بها المنحدرون من جنوب الصحراء الكبرى ولا اللهجة المحلية الحسانية العربية كلغات تدريسي.

وفقاً لناشطي حقوق إنسان وتقارير صحفية، واصلت السلطات المحلية السماح للبيضان البيض بمصادرة الأراضي التي يشغلها الحراطين والمنحدرون من جنوب الصحراء الكبرى، واحتلال ممتلكات استعادتها حكومات سابقة بشكل غير قانوني من المنحدرين من جنوب الصحراء، وعرقله استفادتهم من الماء والمرعى.

بتاريخ 3 أيار/مايو، ذكر موقع "الطواري" الإلكتروني أن الحكومة سوف توقف ترخيص المدارس الابتدائية الخاصة في البلاد. كان الهدف يتمثل في أن يلتحق جميع الأطفال بالمدارس الحكومية لأول ستة أعوام (المدارس الابتدائية) من أجل ضمان المزيد من المساواة بين المجموعات العرقية المختلفة.

أعمال العنف والتمييز والانتهاكات الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية

لا توجد قوانين تحمي المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين من التمييز. بموجب أحكام الشريعة الإسلامية، كما هو مطبق في البلاد، تعتبر النشاطات الجنسية المثلية بين الذكور أمراً يعاقب عليه بالإعدام إذا أكدته أربعة شهود، وأن مثل هذا النشاط بين النساء يعاقب عليه بالسجن لفترة ما بين ثلاثة أشهر إلى سنتين وبغرامة تتراوح ما بين 5,000 إلى 60,000 أوقية (14 إلى 169 دولار أمريكي). نادراً ما كان يتم تحديد أفراد مجتمع المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين أو التحدث بشأنهم، وهو ما عزاه المراقبون إلى شدة وصمة العار والعقوبات القانونية التي تترتب على وصفهم على هذا النحو. لم يتم التبليغ عن أية انتهاكات بسبب التوجه الجنسي خلال العام.

الوصم الاجتماعي بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز

كان المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/ الإيدز في كثير من الأحيان معزولين بسبب المحظورات الاجتماعية والتحيز المرتبط بهذا المرض، إلا أنهم أصبحوا مقبولين بشكل تدريجي من قبل المجتمع والحكومة. كان هؤلاء منخرطين في تطبيق برامج الحكومة الخاصة بمكافحة الأمراض المعدية، وفيروس نقص المناعة البشرية، ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/ الإيدز، والملاريا والسل.

القسم 7. حقوق العمال

أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية

يسمح القانون لكل العاملين، باستثناء عناصر الشرطة والقوات المسلحة والعمال المهاجرين والأجانب، بتكوين النقابات المستقلة والانضمام إلى النقابات التي يختارونها على المستويين المحلي والوطني، ويكفل لهم حق الإضراب القانوني والمفاوضة الجماعية.

بتاريخ 13 أيلول/سبتمبر، ذكرت الصحف المحلية أن قوات الشرطة أغلقت مقر الاتحاد العام للعمال الموريتانيين بينما كان مجلس إدارته يجتمع في الداخل. وكان رئيس الاتحاد العام للعمال الموريتانيين من بين المسؤولين المتهمين بتلقي رشوة من معارض للحكومة في الخارج.

يلزم الحصول على إذن مسبق أو موافقة السلطات قبل الاعتراف بالنقابة. يجب أن يصادق النائب العام على تشكيل كل النقابات العمالية قبل أن تتمتع بالوضع القانوني. يجوز للنائب العام أيضاً أن يوقف بشكل مؤقت أعمال النقابة العمالية بناء على طلب من وزارة الداخلية واللامركزية إن كان مسؤولو الوزارة يعتقدون أن النقابة لم تلتزم بالقانون. ينص القانون على أنه يجوز للسلطات رفع دعوى قضائية ضد زعماء النقابات الذين يعملون على تقويض النظام العام أو الإدلاء ببيانات كاذبة. هذا القانون في واقع الأمر يخول السلطات الإدارية

حل أو إيقاف أو إلغاء تسجيل التنظيمات النقابية من جانب واحد. لا يحق لغير المواطنين أن يصبحوا مسؤولين نقابيين إلا إذا كانوا قد عملوا في البلاد في المهنة التي تمثلها النقابة لمدة خمس سنوات على الأقل. يتعين على النقابات العمالية الحصول على تصريح من الحكومة لإجراء انتخابات عمالية. وذكرت النقابات العمالية أن الانتخابات النقابية لم تعقد منذ عدة سنوات. أعلن وزير العمل أن البلاد تخطط لإجراء انتخابات نقابية في أيلول/سبتمبر، لكن الانتخابات لم تعقد.

تتطلب المفاوضات الجماعية على المستوى الوطني إذنا أو موافقة مسبقة من الرئيس الذي يقرر كيف يتم تنظيم المفاوضات الجماعية، ولا يُطلب هذا الإذن بالنسبة للمفاوضات الجماعية على مستوى الشركة. يجوز لوزير الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة أن يدعو للتفاوض بين أرباب العمل والموظفين والنقابات العمالية والحكومة، كما يحق للوزارة أن تشارك في إعداد الاتفاقات الجماعية. ينص القانون على ضرورة عقد الاجتماع بعد 15 يوم من إعلان الأطراف عدم توصلها إلى اتفاق.

يكفل القانون الحق في الإضراب، ولكن يجب على الأطراف المتظلمة اتباع إجراءات طويلة ومعقدة قبل تنفيذ الإضراب. وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق بين العمال وأرباب العمل أثناء التفاوض، يتم إحالة القضية إلى محكمة التحكيم. وإن فشلت المحكمة في التوصل إلى اتفاق مرض للطرفين، فقد يتعين على العمال الانتظار لأربعة أشهر إضافية من وقت اتخاذ القرار قبل أن يتمكنوا من الإضراب بشكل قانوني. يجوز للحكومة أن تحل نقابة ما إذا ما ارتأت أن النقابة قد أضربت بشكل غير قانوني أو بدوافع سياسية. يحظر القانون على العاملين الاعتصام أو منع العاملين غير المشاركين في الإضراب من دخول مكان العمل. يتوجب على العاملين أن يقدموا إلى وزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة إشعاراً بعزمهم الإضراب قبل 10 أيام عمل على الأقل من تنفيذه.

لم تنفذ الحكومة القانون بشكل فعال، وكانت الموارد وعمليات التفتيش في كثير من الأحيان غير كافية. في حين كانت السلطات نادراً ما تعاقب المخالفين، إلا أن الحكومة أمرت في عدة حالات بإعادة العمال الذين سرحوا ظلماً و/أو وجهت الشركات لتحسين مزايا وخدمات الموظفين. مع أن التمييز ضد النقابات مخالف للقانون، إلا أن جماعات محلية لحقوق الإنسان ونقابات أفادت بأن السلطات لم تحقق بشكل فعال في الممارسات المعادية للنقابات داخل بعض المؤسسات الخاصة.

لم يتم احترام حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في التفاوض الجماعي بصفة كاملة على الرغم من أن النقابات مارست حقها في تنظيم العاملين خلال العام، وكان التفاوض الجماعي على مستوى الشركة نادر الحدوث. وردت تقارير عن تدخل الحكومة في الأنشطة النقابية على سبيل المثال، وفقاً لتقارير من الاتحاد العام للعمال الموريتانيين، خصمت وزارة الصيد والاقتصاد البحري أجر الوقت الإضافي من العاملين الذين شاركوا في الأنشطة النقابية، وذلك كوسيلة للضغط عليهم لسحب عضويتهم من النقابة.

خضعت إجراءات التسجيل والإضراب إلى تأخيرات واستئنافات مطولة. كان مسؤولو وزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة يصدرن إشعارات بشكل روتيني يدعون كل الأطراف إلى التفاوض. وكانت هذه الإشعارات تحظر بشكل قانوني على العمال الإضراب لمدة أربعة أشهر.

نظم العمال والنقابات العمالية عدة إضرابات، ولكن في تحسن مقارنة بالسنوات الماضية، استخدمت السلطات القوة فقط في بعض الأحيان لتفريقهم.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون جميع أشكال العمل القسري أو الإجباري، بما في ذلك عمالة الأطفال، كما أنه يجرم ممارسة الاسترقاق ويفرض عقوبات على المسؤولين الحكوميين الذين لا يتخذون الإجراءات اللازمة عند التبليغ عن حالات كهذه، وعلى غيرهم ممن يستفيدون من استخدام الذين أخضعوا للعمل القسري. وسعت تعديلات القانون لعام 2015 تعريف العبودية ليشمل العمالة القسرية و عمالة الأطفال. على الرغم من أن الحكومة اتخذت بعض الإجراءات نحو إنهاء العبودية، مثل اعتماد خارطة طريق عام 2014 لمحاربة الاسترقاق والقضاء على مخلفاته، إلا أن جهودها لإنفاذ قانون محاربة العبودية لعام 2007 اعتبرت على نطاق واسع غير كافية نسبة لحدة المشكلة.

تلقت الوكالة الوطنية لمكافحة بقايا الرق والدمج ومكافحة الفقر (تضامن) تمويلاً حكومياً يبلغ 7,5 مليار أوقية (21,1 مليون دولار أمريكي). ومع ذلك، ظل تقدمها بطيئاً، كما كانت هناك أدلة ضعيفة على قدرة البرامج على الحد بشكل مباشر من مخلفات الرق. أكد مدير عام تضامن طوال العام أنه يعترض معالجة آثار الرق من خلال وسائل غير مباشرة تشمل حملات التوعية ومشاريع الزراعة المحلية، بدلاً عن تقديم دعوى جنائية نيابة عن ضحايا العبودية، على الرغم من توجيهات تضامن لفعل ذلك.

في عام 2015، أنشأت البلاد مؤقتاً ثلاثة محاكم ضد العبودية وفقاً لما نصت عليه تعديلات قانون مكافحة العبودية لعام 2015، كما عيّنت ثلاثة قضاة في المحاكم. صدر مرسوم في كانون الثاني/يناير 2016 أضيف طابعاً رسمياً قانونياً على المحاكم، وتم افتتاح المحاكم الثلاثة بشكل رسمي في عام 2016. تم افتتاح المحكمة الأولى في شهر أيار/مايو 2016 في نعمة، في ولاية الحوض الغربي في جنوب شرقي البلاد. أما الثانية فتم افتتاحها في نواكشوط في شهر تموز/يوليو 2016. وأفتتحت المحكمة الثالثة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2016 في نواذيبو. بيد أن المحاكم لاتزال تفتقر إلى التمويل والموارد، ولم يتلقى أي من القضاة التدريب على كيفية التعامل مع التحديات الفريدة المتعلقة بالتحقيق في قضايا الرق، بما في ذلك كيفية منع مالكي العبيد من تهيب الضحايا، والحيلولة دون قيام الضحايا بسحب دعاوهم. بالإضافة لذلك، لم تُجَل المحاكم العادية قضايا العبودية إلى محاكم مكافحة العبودية من أجل الملاحقة القضائية، مما أسفر عن تأخير إضافي للقضايا.

في عام 2016، أدانت محكمة النعمة رجلين بسبب العبودية وأصدرت بحقهما أحكاماً. حكمت المحكمة على سيدي محمد ولد حنانا والحنا ولد حميدة، وهما أبناء عمومة، بالسجن لمدة خمسة سنوات، يقضيان منها سنة واحدة بالسجن وأربع سنوات مع وقف التنفيذ يكونان خلالها تحت الإشراف/المراقبة، وهو حكم يقل بشكل كبير عن العقوبة القصوى بالسجن التي يسمح بها القانون والبالغة 10 سنوات. كما فرضت المحكمة أيضاً غرامة مالية بقيمة 100,000 أوقية (281 دولار أمريكي) وأمرت بدفع مبلغ مليون أوقية (2,857 دولار أمريكي) كتعويضات لكل من الضحيتين الإنث.

وقد ذكر أنه مباشرة بعض إلقاء القبض على محمد ولد حنانا عام 2015، توصلت عائلته إلى اتفاق مالي مع عائلة ضحيته بمبلغ 3,5 مليون أوقية (9,860 دولار أمريكي) كما كان يحدث بشكل روتيني في قضايا سابقة. تم دفع المبلغ المالي إلى العائلة، لكن بخلاف ما كان يحدث في القضايا السابقة، فإن الاتفاق المالي لم يوقف تقدم القضية. وفقاً للمحكمة، كانت عائلة حميدا مشاركة أيضاً في الجريمة، إلا أنه تعذر محاكمتهم لأنهم يعيشون في شمال مالي خارج الاختصاص القضائي للمحكمة.

استمرت على مدار العام ممارسات الرق والممارسات الشبيهة بالرق الناجمة عادة عن العلاقات القديمة بين السادة والعبيد وشملت البالغين والأطفال على حد سواء. بالرغم من عدم وجود بيانات موثوقة حول العدد الإجمالي للرق، يتفق الخبراء المحليون والدوليون على أن الرق الوراثي لا يزال يؤثر على نسبة كبيرة من سكان البلاد في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. عانى الأشخاص المستعبدون من ظروف العبودية التقليدية التبعية، بما في ذلك العمل القسري والاستغلال الجنسي القسري. وفي بعض الأحيان أصبح أطفال العبيد ملكاً لأسيادهم، ويمكن أن ينتقلوا من مالك إلى آخر كهدايا. ذكرت جماعات حقوق إنسان أن الأسياد اقنعوا أشخاصا يعيشون قيد الرق أو في ظل علاقات شبيهة بالرق أن ينكروا هذه العلاقات الاستغلالية أمام ناشطي حقوق الإنسان.

ظل عبيد سابقون وأحفادهم على وضع التبعية مع مالكيهم السابقين، ويعود ذلك جزئياً للتقاليد الثقافية وكذلك لافتقارهم للمهارات المطلوبة بالسوق، وبسبب الفقر والجفاف المستمر. اضطر بعض العبيد السابقين وذرياتهم، أو لم يكن لديهم خيار أفضل، للعمل لدى أسيادهم السابقين مقابل مزيج من السكن والطعام والرعاية الطبية. وردت تقارير بأن بعض العبيد السابقين واصلوا العمل لدى أسيادهم السابقين أو غيرهم ضمن ظروف استغلالية من أجل الاستمرار في العمل في الأراضي التي كانوا يفلحونها منذ القدم. رغم أن القانون ينص على توزيع الأراضي على من لا يملكون أرضاً، بما في ذلك العبيد السابقين، إلا أن السلطات نادراً ما كانت تطبق هذا القانون.

وكان العبيد السابقون الذين خضعوا لظروف تنطوي على الخضوع عرضة أيضاً لإساءة المعاملة. واجهت النساء اللاتي لديهن أطفال صعوبات خاصة، وذلك لأنهن كن مستضعفات بشكل خاص في المجتمع ويفتقرن إلى الموارد للعيش بصورة مستقلة عن أسيادهن السابقين، وكان من الممكن إجبارهن على البقاء في حالة عبودية للقيام بالخدمة المنزلية والعناية بالحقول أو رعاية الماشية بدون أجر.

أشار مراقبون من منظمات غير حكومية ومسؤولون حكوميون إلى أن العلاقات النفسية والقبلية المتأصلة جعلت من الصعب على الكثيرين ممن كانت أجيال من أسلافهم عبيداً كسر الصلات التي تربطهم بأسيادهم السابقين أو قبائلهم. استمر بعض الأشخاص في ربط أنفسهم بأسيادهم السابقين لأنهم يؤمنون بأن وضعهم كعبيد هو قدرهم بمشيئة إلهية وكانوا يخشون العقوبات الدينية في حالة كسرهم لتلك الروابط. تعرض العبيد السابقون في كثير من الأحيان للتمييز الاجتماعي واقتصر عملهم على العمل اليدوي في الأسواق والمطارات والموانئ.

حدثت ممارسات العبودية والتبعية للرق السابقين في المناطق التي كانت فيها مستويات التعليم منخفضة بشكل عام أو كان اقتصاد المقايضة لا يزال سائداً، وفي المراكز الحضرية، بما فيها نواكشوط، حيث كانت العبودية المنزلية شائعة نسبياً. حدثت هذه الممارسات بشكل عام في المناطق التي كانت فيها حاجة لعمال لرعي الماشية والعناية بالحقول وغيرها من الأعمال اليدوية أو المنزلية.

حدث العمل القسري أيضاً في المراكز الحضرية حيث جرى احتجاز الأطفال الصغار، غالباً من الفتيات، كخدمات في البيوت دون تقاضي أجر (طالعوا القسم 7.ج).

وقعت الحكومة على اتفاق رسمي مع المملكة العربية السعودية لإرسال 15,000 من عاملات المنازل إلى المملكة العربية السعودية، على الرغم من وجود أدلة بأن العمال الموريتانيين تعرضوا لانتهاكات في المملكة

العربية السعودية في الماضي. نددت الاتحادات العمالية الموريتانية بهذا الاتفاق على نطاق واسع لما ينطوي عليه من مخاطر تتعلق بعمليات توظيف احتيالية والاتجار بالأشخاص والإساءات.

راجعوا أيضا تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على وصلة الإحالة الإلكترونية:

www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

ينص قانون العمل على أن الحد الأدنى لسن العمل هو 14 سنة. مع ذلك، يمكن للأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم 12 عاماً أن يعملوا في معظم أشكال الأعمال العائلية بترخيص من وزارة الخدمة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة شريطة ألا يؤثر العمل على صحة الطفل وألا يزيد عن ساعتين في اليوم وألا يكون خلال ساعات المدرسة أو أيام العطل. ينص القانون على أنه يجب أن يحصل الأطفال العاملين ممن تتراوح أعمارهم ما بين 14 و16 سنة على 70 بالمائة من الحد الأدنى للأجور، وأن يحصل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 17 و18 سنة على 90 بالمائة من الحد الأدنى للأجور، كما ينص القانون على ألا يزيد عدد ساعات عمل الأطفال في اليوم عن ثماني ساعات ويجب منحهم فرصة استراحة واحدة أو أكثر لمدة ساعة لكل منها، وأنه لا يسمح لهم بمزاولة العمل الليلي. لا يتمتع الأطفال الذين يعملون في عمل غير مدفوع الأجر أو مؤقت أو غير تعاقدية بنفس الحماية التي تكفلها قوانين ولوائح عمالة الأطفال للأطفال الذين يعملون في وظائف تعاقدية.

في شهر أيار/مايو بدأت الحكومة عملية تشاركية أسفرت عن وضع خطة عمل وطنية هدفها القضاء على عمالة الأطفال، وكانت هذه الخطة جزءاً من "خارطة الطريق" المناهضة للعبودية والتي اعتمدها الحكومة في عام 2014.

يحظر القانون استخدام أو تحريض الأطفال على التسول ويعاقب المخالفين بالسجن ما بين شهر إلى ثمانية أشهر وبغرامة تتراوح من 180,000 إلى 300,000 أوقية (507 إلى 845 دولار أمريكي)، ولم تكن العقوبات بشكل عام كافية دائماً لردع الانتهاكات. لا يحظر القانون المهن والأنشطة الخطرة في جميع قطاعات عمالة الأطفال، بما في ذلك الزراعة. علاوة على ذلك، لا يوجد قانون يحظر استخدام الأطفال في أنشطة غير مشروعة، مثل إنتاج وبيع المخدرات.

لم تطبق الحكومة القانون بصورة فعالة، ولم تكن الآليات القائمة لتبادل المعلومات بين الوكالات أو لتقييم الفعالية نشطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم تكن هناك آلية محددة لرفع الشكاوى، سوى إلى مفتشي العمل أو الشرطة الخاصة بحماية القاصرين. كانت المنظمات غير الحكومية هي المنظمات الوحيدة التي عالجت قضايا الأطفال الضحايا وأحالتها إلى الشرطة الخاصة بحماية القاصرين وضغطت على الحكومة للبت في القضايا أو إعادة دمج الضحايا في المراكز الاجتماعية أو في المدارس.

وفقاً لتقرير صدر عام 2014 عن اليونيسيف، فإن نسبة 21.5 بالمائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة إلى الرابعة عشر كانوا يعملون. أكد التقرير السنوي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا لعام 2016 حجم عمالة الأطفال، خاصة في المناطق الريفية. وذكر التقرير أن 26 بالمائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 17 سنة كانوا يعملون. كما أشار التقرير إلى أن نسبة الأطفال الذين تتراوح

أعمارهم بين 12 و14 سنة، والذين كانوا يؤدون نوعاً ما من الأعمال، بلغت 22 في المائة. وأكد التقرير أن استغلال الفتيات كان بوتيرة أكبر في العمل المنزلي.

قام عدد غير معروف من تلاميذ القرآن "الطلبة"، وجميعهم تقريباً من قبائل هالبولار، بالتسول في الشوارع وإعطاء الدخل لمعلمي القرآن في مقابل تلقيهم التعليم الديني. وردت تقارير موثوقة بأن بعض معلمي القرآن أجبروا طلبتهم على التسول لمدة تزيد عن 12 ساعة يومياً، وقدموا لهم بالمقابل طعاماً ومأوى غير ملائمين. استمرت الحكومة في برنامجها الذي وضعت له لتقليص عدد الطلبة وتعاونت مع منظمات غير حكومية في توفير الرعاية الطبية والغذائية الأساسية للطلبة.

كان عمل الأطفال في القطاع غير الرسمي شائعاً ويشكل مشكلة كبيرة خاصة في المناطق الحضرية الأكثر فقراً. أشارت عدة تقارير إلى إرغام فتيات، أغلبهن من مناطق نائية، لا تتجاوز أعمارهن سن السابعة، على العمل كخادمت في المنازل بدون أجر في المنازل الحضرية الغنية.

وفي المناطق الريفية عمل الأطفال الصغار عادة في رعي الماشية والماعز، وفي زراعة المحاصيل اللازمة للمعيشة، وفي صيد الأسماك، وغيرها من الأعمال الهامة لدعم أسرهم. وفي المناطق الحضرية كثيراً ما عمل الأطفال الصغار في قيادة العربات التي تجرها الحمير لنقل المياه ومواد البناء. أرغم زعماء عصابات الشوارع الأطفال على السرقة والتسول وبيع المخدرات في شوارع العاصمة. وتمشياً مع التقاليد القديمة، عمل الكثير من الأطفال أيضاً كمتمرنين على مهنة في الصناعات الصغيرة مثل صنع الأدوات المعدنية والنجارة وتصليح السيارات والبناء، وفي القطاع غير الرسمي. استمرت الدولة في تشغيل سبعة مراكز لحماية الأطفال الذين يعيشون ظروفًا صعبة ودمجهم في المجتمع: وشملت هذه مركزاً واحداً في كل من كيفة، ونواذيبو، وآلاك، وروصو، كما شملت ثلاثة مراكز في نواكشوط. واستضافت هذه المراكز خلال العام 400 طفلاً.

يرجى أيضاً مراجعة تقرير وزارة العمل الأمريكية "استنتاجات حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال" على وصلة الإحالة الإلكترونية: www.dol.gov/ilab/reports/child-labor/findings/.

د. التمييز في العمالة والمهن

يحظر القانون التمييز بناء على أساس العرق أو الإعاقة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل القومي أو الجنسية أو الأصل الاجتماعي أو التوجه الجنسي و/أو الهوية الجنسية، أو العمر، أو اللغة، لكن الحكومة في كثير من الأحيان لم تطبق القانون. حدث تمييز في الوظائف والمهن على أساس العرق واللغة. على سبيل المثال، وفقاً لممارسة طويلة الأمد، ظل النهوض بالحراطين والمنحدرين من جنوب الصحراء في القوات المسلحة محدوداً.

ينص القانون على تقاضي الرجال والنساء أجراً متساوياً عن العمل المتساوي. قامت أكبر جهتي توظيف في البلاد، وهما سلك الخدمة المدنية في الحكومة والشركة الوطنية للمناجم، التي تملكها الحكومة - بتطبيق هذا القانون، وورد أن معظم أصحاب الأعمال الخاصة لم يطبقوه. وفي قطاع الأجور الحديث، حصلت المرأة على مزايا عائلية من بينها إجازة أمومة لمدة ثلاثة أشهر مدفوعة الأجر. واجهت النساء التمييز في التوظيف، وذلك لأن أصحاب العمل يفضلون عادة توظيف الرجال، وكانت المرأة ممثلة بشكل زائد في الوظائف منخفضة الأجور (طالعوا القسم 6).

هـ. ظروف العمل المقبولة

بلغ الحد الأدنى للأجر الشهري الذي يفرضه القانون على المستوى الوطني للبالغين 30,000 أوقية (46 دولار أمريكي). وكان أحدث تقدير لمستوى الفقر الذي وضعتة الحكومة عام 2008 يعادل دخلاً سنوياً يبلغ 129,600 أوقية (365 دولار أمريكي)، وكان خط الفقر المدقع لعام 2008 يعادل دخلاً سنوياً يبلغ 96,400 أوقية (271 دولار أمريكي).

ينص القانون على أنه لا يجوز أن يزيد أسبوع العمل القانوني العادي في المجالات غير الزراعية عن 40 ساعة أو ستة أيام في الأسبوع، ما لم يكن هناك تعويض عن الساعات الإضافية، والتي يجب دفعها بمعدل متدرج حسب عدد الساعات الإضافية التي عملها العامل. ويمكن أن يشتغل العاملون في مجال الخدمة المنزلية وبعض الفئات الأخرى من العاملين لمدة 56 ساعة بالأسبوع. يشترط القانون منح جميع الموظفين فترة استراحة واحدة على الأقل مدتها 24 ساعة كل اسبوع. لا توجد نصوص قانونية تتعلق بالعمل الإضافي الإجمالي.

تضع الحكومة معايير الصحة والسلامة، ومن ناحية المبدأ، يحق للعمال الابتعاد عن أوضاع العمل الخطيرة دون أن يعرضوا أنفسهم للفصل من العمل. ينطبق القانون على جميع العاملين في القطاع الرسمي، وينطبق قانون العمل على جميع العاملين النظاميين بغض النظر عن جنسيتهم.

يُعتبر مكتب العمل في وزارة الخدمة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة الجهة المسؤولة عن إنفاذ قوانين العمل، إلا أنه لم يرق بذلك بشكل فعال.

كانت غالبية الأيدي العاملة تعمل في القطاع غير الرسمي، خاصة في زراعة الكفاف وتربية المواشي. وفقاً للاتحاد العام للعمال الموريتانيين، شغل 25 بالمائة فقط من العمال وظائف بأجور منتظمة.

وعلى الرغم من وجود القانون، أشارت نقابات العمال إلى وجود ظروف تقترب من ظروف العمل القسري في العديد من القطاعات، بما في ذلك صناعة تحضير الأغذية. ففي هذه القطاعات لا يتمتع العمال بعقود عمل ولا يستلموا قسائم دفع الأجور. لقد كانت أجورهم أقل من الحد الأدنى الرسمي، كما أنهم عملوا في ظروف متردية، وفي بعض الأحيان، لم يتلق العمال أجورهم لعدة شهور.

كانت ظروف العمل في صناعة صيد الأسماك صعبة أيضاً. ذكر أن الصيادين التجاريين عملوا في كثير من الأحيان لأكثر من 40 ساعة في الأسبوع بدون تلقي أجر العمل الإضافي. علاوة على ذلك، فإن بعض عمال المصانع الذين يعملون في مصانع معالجة الأسماك وفي صناعة القوارب لا يحصلون على عقود تضمن شروط عملهم. ظلت عمليات التفتيش الحكومية لسفن الصيد ومصانع المعالجة ومصانع القوارب نادرة.

كانت مخالفات الحد الأدنى للأجور أو قوانين العمل الإضافي متكررة في الكثير من القطاعات، ولكنها كانت أكثر شيوعاً في القطاع غير الرسمي، الذي يشمل خدم المنازل، والباعة المتجولين، والصيادين الحرفيين، وجامعي القمامة، ومحصلي أجور الحافلات، وسائقي العربات التي تجرها الحمير، والمتدربين على المهن، والميكانيكيين، وأصحاب مهن أخرى.

وفقاً للاتحاد العام للعمال الموريتانيين، سجل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 60 حالة وفاة أو إصابة في مكان العمل لغاية أيلول/سبتمبر، كان 56 منها في الشركة الوطنية للصناعات والتعدين. هذا الرقم يشكل انخفاضا صافيا في حالات الوفيات في أماكن العمل بمقدار 121 حالة خلال العام، إذ أن عدد الحالات عام 2016 كان قد بلغ 181 حالة.